مجتمع

إلغاء رحلات جوية من بالي وإليها بسبب الرماد البركاني

ألغت عدة شركات طيران عالمية رحلاتها من جزيرة بالي السياحية الإندونيسية وإليها، أمس الأربعاء، بعد تجدد ثوران بركان أطلق سحباً من الرماد لارتفاع يصل إلى عشرة كيلومترات، وأجبر آلاف الأشخاص على إخلاء مناطقهم. وقالت شركتا جت ستار وكوانتاس إنهما أوقفتا رحلاتهما إلى بالي لأسباب تتعلق بالسلامة بسبب الرماد البركاني، فيما أظهر موقع تتبع الطائرات (فلايت رادار 24) إلغاء شركتي «إير آسيا» وفيرجن رحلات إلى الجزيرة. ولقي تسعة أشخاص حتفهم من جراء الثوران الأول لبركان جبل ليوتوبي لاكي-لاكي. (رويترز)

إجلاء أكثر من 28 ألف فيليبيني جراء إعصارين

تشهد الفيليبين حالة من التأهب وعمليات إجلاء واسعة شملت أكثر من 28 ألف مواطن، من جراء إعصاري «تواجي وأوساجي» اللذين يضربان البلاد منذ يوم الاثنين الماضي. وذكرت وكالة أنباء «بي إن إيه» الفيليبينية، نقلاً عن المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث، أن أضرار الإعصارين شملت أكثر من 195 ألف نسمة يقطنون في 5 مناطق مختلفة من البلاد. أضافت أنه تم إجلاء أكثر من 28 ألف شخص إلى المراكز المخصصة للإجلاء، فيما تم تقديم المساعدة لما يزيد عن 4 آلاف شخص في مناطق خارج هذه المراكز. (الأناضول)

الدفاع المدني معطّل بشمال غزة

أعلن جهاز الدفاع المدني في غزة، أن عمل الجهاز لا يزال معطلاً منذ 22 يوماً في كل مناطق شمال القطاع بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر. أضاف، في بيان، أن آلاف الفلسطينيين باتوا من دون رعاية طبية وإنسانية بسبب تعطل عمل الدفاع المدني. وقال البيان: «لليوم الـ 22، الدفاع المدني لا يزال معطلاً قسراً في مناطق شمال قطاع غزة كافة بفعل الاستهداف والعدوان الإسرائيلي المستمر، وبات آلاف المواطنين هناك من دون رعاية إنسانية وطبية». وأشار إلى أن الجيش الإسرائيلي هاجم طواقم الدفاع المدني في شمال قطاع غزة في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، «وسيطر على مركباته وشرد معظم عناصره إلى وسط وجنوب القطاع واختطف عشرة منهم». وطالب الدفاع المدني في غزة المنظمات الإنسانية بالاستجابة لاستغاثات ومعاناة آلاف المواطنين المحاصرين في شمال القطاع بفعل استمرار الجرائم الإسرائيلية، والسعي الجاد لعودة عمل الدفاع المدني وتشغيل مركباته المعطلة هناك في بلدة بيت لاهيا.

ويقول فلسطينيون ومؤسسات حقوقية محلية ودولية وإسرائيلية إن الجيش الإسرائيلي ينفذ ما يسمى بـ«خطة الجنرالات» في شمال قطاع غزة. وتقضي الخطة بإخلاء شمال قطاع غزة من السكان وإجلائهم إلى الجنوب وحصار شمال القطاع ومنع دخول المساعدات الإنسانية إليه. وفي 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بدأ الجيش الإسرائيلي اجتياحاً برياً في شمال قطاع غزة. **(الأناضول)**

وسط الدمار في مخيم النصيرات (أشرف ابو عمرة/ الاناضول)

حوادث طرقات المحافظات ترعب العراقيين

بغداد ـ **آدم محمود**

تزداد الحوادث المرورية على الطرقات الخارجية في العراق، أي الطرقات ما بين المحافظات، ما يرفع عدد الوفيات والإصابات. ويؤكد مسؤولون أن النظام المروري والبنى التحتية تواجه تحديات كبيرة. وأعلن المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، في بيان أصدره، تسجيل 15 ألف حادث مروري هذا العام سبّبت وفاة أكثر من 4 آلاف شخص وجرح 17 ألفاً. وعزا البيان أسباب ارتفاع الحوادث إلى قِدم الطرقات وتجاهل تأهيلها، وعدم تضمنها علامات ودلالات وغياب متطلبات السلامة والسياج الأمني والكاميرات، إضافة الى عدم التزام السائقين بالنظام المروري وقواعد السير والسرعة المُفرطة والتجاوز الخاطئ. ومن بين الأسباب أيضاً استخدام الهاتف الخلوي خلال القيادة، وعدم التقيّد بقانون وضع حزام الأمان وبالإشارات المرورية. وافتقار العديد من السيارات إلى متطلبات السلامة والأمان، والقيادة بسرعة مفرطة.

ويقول العقيد في شرطة المرور علي العبيدي لـ«العربي الجديد»: «السرعة الزائدة من أخطر المخالفات التي تحصل على الطرقات الخارجية. ويتعرض السائقون أنفسهم ومن يوجدون على الطرقات لمخاطر كبيرة. أيضاً ترتكب تجاوزات متكررة في مناطق المنعطفات والتلال، ما يؤدي إلى حوادث تصادم خطيرة». ويشير إلى أن «استخدام الهواتف الخلوية أثناء القيادة من أبرز أسباب تشتيت التركيز الذي يجعلهم يتجاهلون إشارات المرور والعلامات التحذيرية، ما يؤدي إلى فقدان السيطرة على السيارات». ويذكر العبيدي أن «المخالفات تزداد في شكل ملحوظ على الطرقات الخارجية حيث تقل الرقابة، ما يجعل السائقين أكثر رغبة في اختصار الوقت. وقد تكمن الحلول في تكثيف حملات التوعية وفرض عقوبات أشد على المخالفين، وتنظيم دوريات مرور على الطرقات السريعة». تابع: «نحتاج إلى التزام أكبر من السائقين لخفض عدد الحوادث، فالطرقات الخارجية غير مجهّزة للسرعة العالية والتجاوزات الخطيرة، ويمكن أن ينقذ اتباع الإرشادات العديد من الأرواح». وتعد الطرق الخارجية التي تربط بين المحافظات أماكن لحوادث خطيرة، ما يدفع عائلات عدة إلى التخلي عن خطط السفر، خصوصاً مع انتشار أخبار عن حوادث مروعة حصلت أخيراً.

يقول هاشم محمود، وهو رب أسرة من بغداد لـ«العربي الجديد»: «خططت مع عائلتي للسفر إلى الموصل من أجل زيارة أقاربي لأيام قبل بدء العام الدراسي، لكن صور الحوادث المرورية المرعبة التي تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي أجبرتنا على التخلي عن الرحلة، وأنا غير قادر على المخاطرة بحياة أسرتي». يضيف: «الشوارع غير آمنة، والعديد من الطرقات غير مهيأة لحماية المسافرين، والحكومة لا تقدم حلولاً واضحة لتحسين الوضع».

ويرى مواطنون أن المشكلات الرئيسية تتمثل في ضعف صيانة الطرقات، وانتشار الحفر، وانعدام الإنارة، وغياب نقاط التفتيش التي يمكن أن تساهم في ضبط السرعة العالية، كما أن الكثير من السائقين يتجاهلون قواعد المرور، ما يجعل الخطر دائماً على الطرقات. وتقول نجاة هادي لـ«العربي الجديد»، وهي أم لطفلين، لـ«العربي الجديد»: «اضطررت إلى إلغاء رحلة مهمة إلى البصرة (جنوب) من أجل زيارة والدتي التي تعاني وضعاً صحياً متدهوراً، خوفاً من الحوادث المرورية المروعة التي تحصل يومياً، خصوصاً في ظل الأحوال الجوية السيئة». تتابع: «أصبحت الطرقات مرعبة حقاً، في حين لا أستطيع المخاطرة بحياة أطفالي. حين تتحسن الأحوال الجوية وأتأكد من عدم تساقط أمطار سأسافر إلى والدتي، لكن من دون أطفالي».

وتتحدث عن أن «حوادث السير في الطرقات الخارجية تزداد في شكل مخيف، خصوصاً في ظل سوء حالات الطرق التي تزداد خطورة خلال الأحوال الجوية غير الاعتيادية، مثل هطل أمطار أو هبوب غبار أو وجود ضباب. وتحاول الكثير من العائلات تجنّب السفر على الطرق الخارجية إلا في حالات الضرورة بسبب الحوادث المروعة». ويقول سائق سيارة أجرة يدعى كريم صالح يعمل على الطريق الخارجي الشمالي بين بغداد وأربيل لـ«العربي الجديد»: «السرعة الزائدة والتجاوزات غير القانونية من الأسباب الرئيسية لحصول الحوادث، إضافة إلى التعب والإرهاق الذي يعانيه بعض السائقين الذين يقودون لساعات طويلة من دون أخذ فترات من الراحة».

القيادة بحذر

يقول سائق سيارة أجرة يدعى كريم صالح: «الطرقات غير مهيأة بشكل كافٍ في بعض الأماكن، وتفتقر إلى إضاءة جيدة في المساء، ما يزيد من خطورة القيادة». ويقول: «لا أملك إلا حل القيادة بحذر كبير، كي أتجنب وقوع حوادث، حرصاً على سلامتي وسلامة الركاب الذين أقلّهم، وأحرص على الالتزام بالسرعة القانونية».

تحقيق

تتزايد في ظل الأزمات والحروب أهمية بعض المهن الهامشية، ومن بينها مهنة إفراغ المنازل أو المتاجر والمستودعات، والتي باتت رائجة في أنحاء الضاحية الجنوبية لبيروت خلال العدوان الإسرائيلي

ضاحية بيروت الجنوبية

تفريغ المنازل والمحال مهنة خطرة رائجة

بيروت ـ **فرح منصور**

يُعاني أهالي الضاحية الجنوبيّة للعاصمة اللبنانية بيروت من صعوبة الدخول إلى منازلهم لتفقدها أو إخراج لوازمهم الضرورية، فالقصف الإسرائيلي قد يطاول أنحاء المنطقة فجأة، ومن دون أي إنذار، ما دفع الأهالي إلى الاستعانة بخدمات شبان باتوا يمتهنون إفراغ المنازل والمحال التجارية من الأغراض مقابل بدل مالي.

أكثر من شهر ونصف الشهر مرّ على نزوح أهالي الضاحية الجنوبيّة نحو مناطق أكثر أمناً، وقد خرج غالبيتهم بحملون حقائب صغيرة تضم ما أمكن من أغراض شخصية تكفيهم لبضعة أيام، ظناً أنهم سيعودون لاحقاً إلى منازلهم، لكن حدة ووتيرة القصف الإسرائيلي تضاعفت في الأيام الأخيرة، ما جعل الرجوع إلى تلك المنازل أمراً غاية في الخطورة، ونتيجة تكرار القصف الإسرائيلي المباغت، استحدث العديد من الشبان، خصوصاً العاطلين من العمل، مهنة تفريغ المنازل من الأغراض مقابل الحصول على مبلغ مالي، وبات الكثير من الأهالي يستعينون بهم لتنفيذ تلك المهمة، بالتزامن مع ارتفاع قيمة إيجارات الشقق السكنية في المناطق الآمنة نسبياً، والتي تخطت بالنسبة لشقق مفروشة صغيرة ألف دولار أميركي شهرياً. يملك الثلاثيني اللبناني علي محمود، منزلاً في منطقة صفير بالضاحية الجنوبية، وقد غادر مع عائلته المنطقة في العشرين من سبتمبر/أيلول الماضي، عقب اغتيال القيادي في حزب الله، إبراهيم عقيل ومجموعة من قيادات قوة الرضوان. ويشرح لـ«العربي الجديد» ما حصل معهم قائلاً: «حين غادرنا المنطقة، ربتنا أغراضنا المهمة داخل حقيبة صغيرة تضم بعض اللوازم الشخصية وقطعا قليلة من الثياب. كنا نستهدف المكوث في بيروت لبضعة أيام ثم العودة مجدداً إلى البيت، فالاستهداف كان قريباً من منزلنا الكائن بالقرب من جامع القائم، وكانت رائحة البارود تفوح في أرجاء المنطقة، لكن الأمور تطورت فجأة خلال أيام قليلة، وبات من الصعب والخطر العودة إلى المنزل. حاولنا شراء بعض الاحتياجات من متاجر مدينة بيروت، لكننا كنا مضطرين إلى الكثير من الأغراض».

ويتابع: «لم أتمكن من دخول المنطقة، فهدير طائرات الاستطلاع لا يهدأ فوق المباني، وهذا أمر مقلق، ومعظم الأحياء السكنية تحولت إلى مناطق أشباح خالية من السكان، كما أن شبكة الاتصالات مقطوعة. لذا، تواصلت مع أحد هؤلاء الشبان الذين يمتهنون دخول المنازل لإفراغها مقابل بعض المال، وقد طلب مني 50 دولارا أميركيا مقابل تفريغ خزانتي من الثياب وإحضار بعض المستلزمات الضرورية، وفضلت دفع هذا المبلغ عوضاً عن شراء ثياب ومستلزمات جديدة ستكلفني أضعاف هذا المبلغ، وبعد اتفاقنا على المبلغ، انتظرته في منطقة الطيونة وأعطيته المفتاح، وبعد وصوله، رتب ثيابي ومستلزماتي في أكياس بلاستيكية، وغادر المنزل في غضون 20 دقيقة». ويسيطر القلق على غالبية أصحاب الشقق السكنية والمتاجر في الضاحية الجنوبية، فيتجنبون التجول في المنطقة، أو دخول منازلهم خوفاً من أي صاروخ فُجائي قد يودي بحياتهم.

منذ بدء تصعيد العدوان الإسرائيلي في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، طاول القصف العديد من مناطق الضاحية الجنوبية، ونشر المتحدث باسم جيش الاحتلال خرائط تضم عدداً من الأبنية في مختلف مناطق الضاحية، فأخلى السكان تلك المباني، وأقفلت المحال التجارية، وتوجه الناس نحو مدينة بيروت. لكن الغالبية لم يكن أمامهم متسع من الوقت لتفريغ منازلهم أو نقل البضائع من داخل المستودعات. يقول حيدر غصن لـ«العربي الجديد»: «يملك أحد أقاربي مستودعاً في منطقة (سانت تريز)، ومع ارتفاع وتيرة القصف على المنطقة، أراد تفريغ المستودع خشية خسارة البضائع، فعرضت عليه تنفيذ هذه المهمة، وبعد إتمامها كتب منشوراً على (فيسبوك) لبيلغ الزبائن بهذا الأمر، فتلقيت الكثير من الاتصالات من أشخاص يطلبون مني تفريغ منازلهم أو محالهم مقابل المال، وقد وافقت على القيام بهذا الأمر، خصوصاً أنني لا أملك حالياً أية وظيفة أو مصدر دخل».

يدخل غصن إلى الضاحية الجنوبية بشكل يومي لتفريغ مستودعات ومنازل تنفيذاً لطلبات زبائن، بينما يتولى أحد أفراد عائلته مهمة متابعة خرائط الاستهداف الإسرائيلي، ووفقاً لقوله: «لكل خدمة سعرها الخاص، فكلفة تفريغ مستودع من البضائع أغلى بكثير من كلفة تفريغ منزل من الأثاث. استعين بمجموعة من الشبان لمساعدتي على ترتيب وحمل الأغراض، وندخل إلى المنطقة في الصباح الباكر، وننقل البضائع في شاحنة صغيرة، كما نقوم بتفريغ البضائع من المحال في جنوب لبنان».

وأظهرت هذه الحرب حاجة المواطنين لمقتنيات منازلهم، حتى اللوازم ذات القيمة المعنوية، فهناك من يطلب تفريغ منزله من كل الأغراض، يقول حيدر غصن: «طلب مني أحد الأشخاص إخراج بيانو من منزله، وأحد الزبائن طلب مني دخول المنزل لإخراج صندوق صغير فيه صور فوتوغرافية للعائلة، وكذلك طلب أحد التجار تفريغ مستودع من بضائع تبلغ قيمتها نحو 300 ألف دولار أميركي، وفي كل يوم أستقبل أكثر من 40 اتصالاً من عائلات تريد نقل بضائع أو أثاث إلى مكان إقامتها الجديد، كما أن إحدى السيدات طلبت مني إخراج ثيابها الشتوية وبعض الحرامات من المنزل».

وتحمل هذه المهنة المستحدثة مخاطر عدة، خصوصاً في حال نشر خرائط فجأة، الأمر الذي يتطلب إخلاء المنطقة والابتعاد عنها فوراً. يملك الشاب سعيد ضو شاحنة صغيرة، وهو يمتهن نقل البضائع من منطقة إلى أخرى منذ نحو ثلاث سنوات، ويشرح لـ«العربي الجديد»، طبيعة عمله خلال هذه الحرب، قائلاً: «حين توسعت الحرب، وشهدت مناطق عدة حالات نزوح كبيرة، تواصل معي مئات من الأشخاص الذين يريدون نقل أثاث منازلهم إلى مناطق أكثر أمناً، خوفاً من أن تدمر تلك المنازل بكل ما فيها من أغراض. دخل إلى المنطقة في ساعات الصباح الباكر، وخرج قبل الواحدة ظهراً، وتراقب حسابات الجيش الإسرائيلي على منصة (إكس)، وحين تنشر أي خريطة لغارات المنطقة باقصى سرعة». يتابع ضو: «مهمتنا خطيرة، وقد تتعرض للأذى في أي لحظة، لكننا نحاول اتخاذ تدابير الحيطة والحذر للمحافظة على حياتنا خلال نقلنا للأثاث أو تفريغ المحال من البضائع، ونعمل بطريقة أسرع من المُعتاد، ونحاول الحفاظ على البضائع والأغراض سليمة». وارتفعت كلفة هذه الخدمات خلال الفترة الأخيرة لأسباب عدة أهمها حاجة الناس للوازمهم وبضائعهم، وأيضاً لكونها مهنة تشكل خطراً مباشراً على حياة الشبان الذين يقومون بها، والذين يمكن أن يصابوا خلال تنقلهم داخل شوارع وأحياء الضاحية الجنوبية.

ويؤكد حيدر غصن أن ارتفاع الأسعار بدأ بالتزامن مع نزوح أهالي جنوب لبنان نحو المناطق الآمنة. ويضيف: «في السابق كانت كلفة نقل البضائع نحو 40 دولاراً أميركيا، لكنها صارت اليوم أضعاف ذلك، إذ يطلب كل عامل نحو 40 دولاراً ليوافق على المشاركة في مهمة نقل الأغراض. أفرغنا قبل فترة مستودعاً ضخماً في الضاحية الجنوبية، واستعنا خلال تلك العملية بالعديد من العمال، وكانت هناك 20 شاحنة للنقل، وأفرغت البضائع في مستودع آمن».

ويُعاني اللبنانيون من ضائقة مالية محتدمة منذ عام 2019، نتيجة الانهيار الاقتصادي، ما ساهم في بروز مهن جديدة، ثم ظهرت مهنة إفراغ المنازل مع بداية الحرب، ولاقت إقبالاً كبيراً من سكان المناطق المستهدفة، على اعتبار أن دفع بضع مئات من الدولارات مقابل نقل أثاث المنزل أو بضائع المتجر أو المستودع تظل خياراً أفضل من دفع آلاف الدولارات لشراء هذه المستلزمات مرة أخرى من الأسواق المحلية. يملك الشاب محمد خالد صالوحا للحلاقة في مدينة بيروت، وعُرض عليه شراء مقاعد للحلاقة من صاحب محل في محيط منطقة الليلكي في الضاحية الجنوبية بأسعار جيدة، فصاحب المحل يريد بيعها خوفاً من تعرض المحل للقصف، وبالتالي خسارة كل ما بداخله، لكنه طلب منه الحضور بنفسه لاستلام المقاعد. رفض محمد الاستلام الشخصي خشية التعرض للقصف، فعرض عليه أحد الشبان نقل المقاعد إلى بيروت مقابل بدل مالي. يقول لـ«العربي الجديد»: «خلال ساعة وأحدة تمكن الشاب من دخول المنطقة والوصول إلى المحل، ثم نقل المقاعد من الضاحية إلى بيروت، وذلك مقابل 40 دولارا أميركيا فقط».

لبنانيون يحملون امتعتهم المهمة (حسام شبارو/الأناضول)

40
متوسط الأجر بالدولار الأميركي الذي يتقاضاه العامل للمشاركة في مهمة إفراغ منزل أو متجر.

برزت مهنة إفراغ منازل ومحال منذ بداية الحرب

يسيطر القلق على أصحاب الشقق والمتاجر في الضاحية

توفير المياه مهمة شاقة في غزة

يسهم الطلب المتزايد في تفاقم أزمة مياه قطاع غزة، حيث يتكدس نحو مليوني فلسطيني في مراكز ومدارس ومخيمات إيواء تفتقر إلى أبسط أساسيات الحياة

غزة ـ **علاء الحلو**

يجتاز النازحون الفلسطينيون يومياً مسافات طويلة لتوفير المياه، سواء مياه الشرب أو الخاصة بالاستخدام اليومي، إذ قطع الاحتلال الإسرائيلي إمدادات المياه، ودمّر البنية التحتية منذ اليوم الأول لحرب الإبادة قبل 13 شهراً، ما سبّب خلق أزمة مياه خانقة يعانيها كل سكان القطاع. وإلى جانب قطع خطوط المياه بشكل مباشر، وتدمير البنية التحتية، أوقف جيش الاحتلال إمداد غزة بالمياه من الآبار التي تدفع ثمنها السلطة الفلسطينية، فيما سبّب انقطاع التيار الكهربائي إضعاف قدرة البلديات على متابعة وصل خطوط مياه الاستخدام اليومي وفق الجداول المتبعة، كما أدى الإغلاق الكامل للمعابر ومنع دخول مشتقات البترول التي تعين البلديات على توفير بدائل الكهرباء، إلى توقف محطات معالجة مياه البحر، والتي يمكنها توفير بديل مؤقت عن مياه البلديات، وإن كانت بجودة أقل.

ويتدافع الآلاف يومياً للحصول على كميات من المياه، لتظهر طوابير طويلة أمام المحطات، أو صنابير المياه العامة، وكذا أمام شاحنات توزيع المياه الصالحة للشرب. وتتضاعف حدة الأزمة بفعل الأوضاع الصعبة التي يعانيها النازحون الذين خسروا مصادر دخلهم، مع عدم تمكنهم من شراء المياه المتوفرة بكميات محدودة كون أسعارها مضاعفة، الأمر الذي يدفع الآلاف إلى الاصطفاف في الطوابير اليومية، والانتظار لساعات طويلة للحصول على كميات ربما لا تكفي لاستخدامهم اليومي.

يقول الفلسطيني أمجد السكني، إنه يخصص وقتاً طويلاً من يومه لتوفير المياه، كما يضطر إلى شراء المياه المخصصة للشرب لأسرته التي نزحت من حي النصر بوسط مدينة غزة إلى مدينة دير البلح في وسط القطاع، حيث يعيشون داخل خيمة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الآدمية. يضيف السكني لـ«العربي الجديد»، أن «الاستهداف الإسرائيلي المباشر للبنية التحتية، بما فيها شبكات المياه، إلى جانب إقامة مخيمات إيواء عشوائية في مناطق غير مؤهلة أصلاً يزيد من عمق الأزمة، ويضاعف الإرهاق اليومي للحصول على المياه، ونقلها إلى مسافات طويلة. يعاني النازحون كل تفاصيل الأزمة المعيشية، إذ باتوا يفتقرون إلى المياه والغذاء والدواء والأمان، وهي متطلبات أساسية، ويتزامن ذلك مع واقع اقتصادي صعب للغاية، وغلاء جنوني في أسعار مختلف البضائع والمستلزمات».

نزح الفلسطيني سالم إعلاو من حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، وهو يعيش حالياً في خيمة بلاستيكية على شاطئ بحر مدينة دير البلح، ويضطر إلى تعبئة مياه الاستخدام اليومي من البحر رغم ملوحتها الشديدة، وعدم صلاحيتها لبعض المهام، كالغسيل والجلي، ما يدفعه إلى معاودة غسل الأواني والملابس بمياه الشرب. يوضح إعلاو لـ«العربي الجديد»، أن «إشكالية أخرى تزيد من عمق أزمة المياه، وهي انخفاض الخيمة القريبة من شاطئ البحر عن مستوى الشارع، وبالتالي صعوبة نقل المياه إليها يومياً في ظل وعورة الطريق، وقسوة الظروف المناخية. بات توفير المياه هاجساً يومياً تبدأ فصوله في ساعات الصباح الباكر، وتستمر حتى منتصف اليوم، والشح الكبير في المياه يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه النازحين، خاصة في ظل الحاجة الماسة إلى التنظيف المتواصل بسبب انتشار الفيروسات والجراثيم بفعل طفح المياه العادمة في الشوارع، وفي طرقات مراكز النزوح وبين الخيام، ليضاعف شح المياه المخاطر الصحية، وانتشار الأمراض بين النازحين».

بدوره، يقول النازح الفلسطيني نائل أبو رياله، لـ«العربي الجديد»، إنه يقطع مسافة طويلة يومياً للوصول إلى محطة التحلية الوحيدة في مدينة دير البلح، وبعد انتظار طويل يمكنه الحصول على كمية من المياه، ثم يجر العربة اليدوية باتجاه خيمته، في عملية تستغرق قرابة ثلاث ساعات يومياً، وذلك لعدم قدرته على معاودة تكرار العملية في اليوم ذاته نظراً إلى محدودية الوقت الذي تتوفر فيه المياه. ويوضح أبو رياله لـ «العربي الجديد»، أنه يضطر إلى توفير المياه من المحطة لعدم قدرته على شراء المياه يومياً، إذ يتطلب ذلك كلفة مالية كبيرة، لكن الوقت الطويل الذي يستغرقه لتوفير المياه يومياً يزيد من تعقيد واقع النزوح الذي يعيشه رفقة أسرته، ويؤثر سلباً على الإيفاء ببقية المتطلبات الأساسية، إذ لا يوجد من يساعده باستثناء أطفاله، لكنهم صغار لا يتمكنون من حمل الأشياء الثقيلة. وتشهد محطات تحلية المياه إلى الغرب من مدينتي خانيونس ودير البلح تزاحماً من قبل النازحين المحتاجين إلى تعبئة الأواني والغالونات البلاستيكية الصغيرة أو البراميل المتوسطة والكبيرة بالماء اللازم للاستخدام اليومي، أو نقلها من خلال العربات التي تجرها الدواب لبيعها بين خيام النزوح، وهي تعتبر المصدر الأساسي للماء في ظل انعدام مصادر أخرى.

طوابير المياه واقع يومي في قطاع غزة (عمر القطاع/ فرانس برس)

بات الحصول على مياه كافية حلما في غزة (إياد البابا/ فرانس برس)

الحصار الإسرائيلي لسنجل يعزل ورشة لأحد أبنائها

يفرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً على بلدة سنجل شمالي رام الله يمنع الأهالي من الوصول إلى ورشة خليل لتصليح السيارات، وإن كان مشروعه يبدو أكبر من ذلك

رام الله ـ **جهاد بركات**

لا يستطيع معظم زبائن الفلسطيني غريب خليل الوصول إلى ورشة كهرباء السيارات التي يملكها وشقيقه، عند المدخل الرئيسي لمسقط رأسه، بلدة سنجل شمالي رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة، منذ أن أغلقت قوات الاحتلال البوابة الحديدية العسكرية قبل قرابة شهرين. تقع ورشة خليل خارج البوابة الحديدية وتفصله عن شمالها ويقتطع من أراضيها، بدعوى إقامة شارع أمني. ليس هذا فقط، فمداخل البلدة كلها أغلقت بسواتر ترابية أو مكعبات إسمنتية وأسلاك شائكة بعد شن الاحتلال العدوان والحرب على غزة، وأبقى جيش الاحتلال مدخلاً واحداً مفتوحاً، ثم أخذ بتغيير الوضع بين الحين والآخر بفتح مدخل وإبقاء المداخل الأخرى مغلقة وتغيير المدخل المفتوح مراراً. وكان المدخل الرئيسي قد نال نصيبه من فتح وإغلاق أكثر من مرة، حتى جاء الوقت للبدء بتجريف الأراضي فأغلق نهائياً. ويقول غريب لـ «العربي الجديد» إن بلدته تعاني من حصار مطبق في كثير من المرات، حيث تغلق كل المداخل بحجة إلقاء فتية للحجارة على الشارع الرئيسي، ولا يبقى للأهالي سوى المرور عبر قرى جلجيليا غرباً، ثم للورشة، لكنه يخشى استمرار إغلاق البوابة العسكرية في الشتاء الذي يحل قريباً، ما سيحرمه من العمل حتى في الشارع.

ليست هذه البوابة الأمر الوحيد الذي يؤثر على حياة غريب وشقيقه، فهي جزء من منظومة حصار أكبر على بلدة سنجل يعمل الاحتلال على تكريسه عبر شارع جديد يحيط بشرق البلدة وجزء من شمالها ويقتطع من أراضيها، بدعوى إقامة شارع أمني. ليس هذا فقط، فمداخل البلدة كلها أغلقت بسواتر ترابية أو مكعبات إسمنتية وأسلاك شائكة بعد شن الاحتلال العدوان والحرب على غزة، وأبقى جيش الاحتلال مدخلاً واحداً مفتوحاً، ثم أخذ بتغيير الوضع بين الحين والآخر بفتح مدخل وإبقاء المداخل الأخرى مغلقة وتغيير المدخل المفتوح مراراً. وكان المدخل الرئيسي قد نال نصيبه من فتح وإغلاق أكثر من مرة، حتى جاء الوقت للبدء بتجريف الأراضي فأغلق نهائياً. ويقول غريب لـ «العربي الجديد» إن بلدته تعاني من حصار مطبق في كثير من المرات، حيث تغلق كل المداخل بحجة إلقاء فتية للحجارة على الشارع الرئيسي، ولا يبقى للأهالي سوى المرور عبر قرى جلجيليا غرباً، ثم عبوين وعارورة وعجول، ثم مدينة روابي والعودة إلى الشارع الرئيسي. وفي بعض الأحيان يغلق أو يقام حاجز عسكري عند مدينة روابي، وكثيراً ما منع الجنود أهالي البلدة من المرور فقط لأن مكان السكن المدون في بطاقة الهوية هو «سنجل».

ويؤكّد رئيس بلدية سنجل مصطفى طوافشة، لـ «العربي الجديد»، أن جيش الاحتلال والمستوطنين يمارسون العقاب الجماعي على البلدة، وقد وجدوا الفرصة المناسبة بعد شن العدوان على غزة، للاستيلاء على الأراضي المصنفة «ج» وفق اتفاق أوسلو. فحين تغلق المداخل كافة، يحتاج الشخص للوصول إلى الأراضي الهدف النهائي، كما يرى الأهالي، السيطرة على كل مناطق «ج»، وهي تقارب 8 آلاف دونم من أصل 16 ألفا هي مساحة القرية.

يمارس الاحتلال والمستوطنون العقاب الجماعي على سنجل

أغلق المدخل الرئيسي لبلدة سنجل على مدار 15 عاما

ولتنفيذ ذلك، أصدر جيش الاحتلال قراراً عسكرياً بمصادرة 40 دونماً لغرض إقامة جدار عازل يفصل البلدة عن الشارع الرئيسي المسمى شارع 60 شرق البلدة، وشارع نابلس القديم شمالها والذي أصبح طريقاً لمستوطنة معالي ليفونة وبؤر استيطانية أخرى، وبالتالي فصل البلدة عن أراضيها الزراعية.

ومع نهاية سبتمبر/ أيلول، بدأت الجرافات بإقامة شارع سيكون الأساس لذلك الجدار، وإن كانت الصورة حتى الآن غير واضحة للأهالي ما إذا سيقام جدار إسمنتي أم أسلاك شائكة، لكن النتيجة عزلهم عن أراضيهم، وفقدان الأهالي 40 دونماً لإقامة الشارع الذي يبلغ طوله 1500 متر، واقتلاع 120 شجرة زيتون، بالإضافة إلى عدد آخر من أشجار اللوزيات، وأشجار خضار كان الأهالي قد زرعوها في أراضيهم.

وسيعزل الجدار قرابة 30 منزلاً عن البلدة من أصل 47 منزلاً محاذياً للشارع الرئيسي، لكن التجريفات حصلت قرب عدد من تلك المنازل على شكل دائري يحيط بها من كل جانب، ما يوحي بأنها ستحاصر من كل الاتجاهات ويقام لها مداخل تحولها إلى سجون كبيرة. وسبقت التجريف اعتداءات متواصلة من المستوطنين وجيش الاحتلال شملت محاولة حرق منزلين ونجا من فيهما، كما يقول طوافشة، بسبب لطف الله والتدخل السريع من أهالي البلدة. ويقول طوافشة إن سبع عائلات أضطرت إلى ترك منازلها بعد أشهر من الاعتداءات المتواصلة، خشية أن يصبح مصيرها كعائلة دوابشة التي أحرقها المستوطنون عام 2015 في بلدة دوما قضاء نابلس. وليست هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها سنجل لحصار ومضايقات مماثلة. وكما يقول غريب، أغلق المدخل الرئيسي للبلدة على مدار 15 عاماً، منذ اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000 حتى عام 2015 حيث أعيد فتح المدخل.

تقع ورشة خليل خارج البوابة الحديدية وتفصله عن بلدته (العربي الجديد)